

سماء المقال في علم الرجال

[363] لم يكن فيها قاذح من غير جهتهم خاصة (1). ومن هنا ما صنعه في الذخيرة، من عدم إطلاق الصحة في غير الصورة المذكورة، كما قال عند الكلام في ارتفاع الحدث بالوضوء: (والمندوب في صحة الرواية إلى ابن بكير وهو ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، اشعار باعتبار الرواية) (2). وفي استحباب غسل قاضي صلاة الكسوف للتارك عمداً مع استيعاب الاحتراق - بعد ما ذكر ما رواه الشيخ، عن حماد، عن حريز في الصحيح عن أخيه -: (وهذه الرواية إرسالها غير ضائرة لأنها رواية معمولة عند الأصحاب، مشهورة بينهم مع أن في صحتها إلى حماد بن عيسى، وهو ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، إشعار بحسنها والاعتماد عليها) (3). ونحوهما ما صنعه في غير مورد منه (4). فتأمل.

(1) الحقائق: 2 / 310 (2) ذخيرة المعاد: 5.

(3) ذخيرة المعاد: 1 سطر 8. قريب من هذا في: 1 سطر 34. (4) كما قال في المسح على الخفين: (وفي طريق هذه الرواية عثمان بن عيسى، وهو واقفي غير موثوق به، إلا أنه قيل أنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وذكر الشيخ في العدة أن الأصحاب يعملون برواياته). ذخيرة المعاد: 1 سطر 27. وقال في موضع آخر: وفي صحة الرواية إلى فضالة الواقع في الطريق وهو ممن قيل إنه أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه إشعار ما بحسن هذه الرواية: 1 سطر 37. في حديث أن النبي أمر من توضأ ثلاثاً بإعادة الوضوء: (وطعن المحقق في سنده لمكان الأرسال، ثم قال: ولو قيل مراسيل ابن أبي عمير يعمل بها الأصحاب، منعنا ذلك، لأن = (*)